

خيارات صعبة بعد أزمة معبر رفح

جوناثان ماركوس

محرر الشؤون الدبلوماسية في بي بي سي



إحداثيات ثغرات في الحاجز الحدودي وضع مصر في موقف حرج

قبل أكثر من أسبوع بقليل، أدى تفجير أجزاء من السور الحديدي الذي يفصل غزة عن مصر إلى زعزعة الوضع القائم الذي ميز حياة سكان غزة لمدة طويلة.

إذ اندفعت موجات بشرية كبيرة عبر الحدود وهي متلهفة على اقتناء حاجياتها الأساسية وباقي الأغراض الأخرى التي لم يكن متيسرا الحصول عليها في قطاع غزة ذاته.

ولا عجب أن كبار المعلقين الإسرائيليين وصفوا خروج الفلسطينيين من قطاع غزة بأنه نقطة تحول في سياق العلاقة المعقدة التي تربط بين إسرائيل ومصر ونظام حماس في غزة.

وتبدو إسرائيل هي الخاسرة الرئيسية على المدى القصير على الأقل جراء ما حصل في غزة.

لقد أدت الضغوط التي مارستها إسرائيل على حماس من خلال تقييد حركة إمدادات الوقود إلى قطاع غزة إلى عكس ما كانت تهدف إليه إسرائيل.

وقال شاي فيلدمان وهو مدير مركز التاج لدراسات الشرق الأوسط بجامعة برانديز في الولايات المتحدة: "إن (ما حصل) تقييد واضح لسياسة إسرائيل".

وأضاف قائلا "مبدئيا، بعض الإسرائيليين اختاروا النظر إلى الوضع الجديد كفرصة أتاحت لهم لكن بدل أن تكون غزة ضمن دائرة مسؤولية إسرائيل، فإنها أصبحت تتطلع إلى مصر لتأمين رفاهيتها الاقتصادية في المستقبل".

المازق المصري

الواضح أن حماس خرجت منتصرة على الأقل في الوقت الحالي ووجهت ضربة إلى الضغوط الإسرائيلية لكنها أيضا أظهرت عدم احترامها للسلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح في الضفة الغربية وسببت مشكلة للمصريين لم يكونوا قطعاً راغبين فيها.

فحماس استطاعت -من خلال فتحها حدود غزة وسماعها بتدفق سكان القطاع إلى الأراضي المصرية- بجرة قلم أن تحول نفسها إلى لاعب دبلوماسي في إطار اللعبة الدبلوماسية رغم حرص كل الأطراف المعنية بصراع الشرق الأوسط على



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تهميش نفوذها.

ويعتقد العديد من المعلقين المصريين أنه لن يكون بإمكان حكومتهم معاودة إغلاق حدودها مع غزة.

وقال عبد المنعم سعيد وهو مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في القاهرة " لا أعتقد أنه سيكون بالإمكان بالمرة إغلاق الحدود مرة أخرى".

وأضاف سعيد " كل ما نأمل تحقيقه الآن هو أن نرى المعبر مفتوحا مع قدرتنا على السيطرة على الوضع".

وهذا الوضع يشكل مأزقا بالنسبة إلى مصر لأنها ليست صديقة لحماس التي ترتبط ارتباطا وثيقا بجماعة الإخوان المسلمين المعارضة في مصر.



وهناك مخاوف أيضا من احتمال انتقال فصائل فلسطينية متشددة إلى شبه جزيرة سيناء، وبالتالي شنها هجمات على إسرائيل انطلاقا من الأراضي المصرية.

ومن ثم، تجد الحكومة المصرية نفسها يتجاذبها اعتباران: الاعتبار الأول يتمثل في مخاوفها الأمنية ورغبتها المفهومة في تخفيف معاناة الفلسطينيين (والتي جاءت استجابة للضغوط التي مارسها الشعب المصري) والاعتبار الثاني هو حاجتها إلى إدارة علاقاتها التي تزداد هشاشة مع إسرائيل.

تخشى إسرائيل نفقا مماثلا عند المعابر الشمالية للقطاع

إن مصر لا ترغب في تحمل مسؤولية معبر رفح بمفردها إذ يريد المصريون أن يروا المراقبين التابعين للاتحاد الأوروبي وقد عادوا إلى ممارسة واجباتهم في مراقبة المعبر.

لقد قال عبد المنعم سعيد " نحتاج إلى الأوروبيين لأن آخر ترتيب مبرم مع إسرائيل ينص على وجودهم هناك... وكذلك لأن غيابهم يعني أن مصر ستتحمل مسؤولية المعبر كاملة وبمفردها. نحتاج إلى جهة أخرى أن تكون موجودة هناك لتكون بمثابة حكم".



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تهميش عباس؟

لا تزال حركتا حماس وفتح كل واحدة منهما على حدة تناقشان مع السلطات المصرية الجهة التي ينبغي أن يُعهد إليها بمراقبة الجانب الفلسطيني من معبر رفح.

ويذكر أن موقف العداء الرسمي الذي يبديه الاتحاد الأوروبي تجاه حماس سيجعل عودة المراقبين الأوروبيين اقتراحا حساسا أيضا.

وكذلك، فإن موقف إسرائيل سيكون حاسما أيضا إذ اتضح خلال المدة التي سبقت استيلاء حماس على غزة أن إسرائيل قادرة على فرض قيود على فتح المعبر وذلك من خلال منع مراقبي الاتحاد الأوروبي من الوصول إلى مقارات عملهم. وبالتالي، فإن إسرائيل تظل حاضرة في النقاش الدائر ولو من خلف الكواليس.

إن إسرائيل لا ترغب في حدوث أي شيء من شأنه إضفاء الشرعية على نظام حماس في غزة.

لكن حماس هي صاحبة السيطرة في غزة وهذا العامل بدوره يطرح جملة من المآزق أمام مصر.

ويلاحظ شاي فيلدمان " خلال اجتماعات أنابوليس الأخيرة في الولايات المتحدة، وافقت مصر مرة أخرى على عملية سلام يكون فيها زعيم حركة فتح ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس هو المخاطب الوحيد".

وأضاف فيلدمان قائلا إنه في ظل الوضع القائم، فإن مصر " لا تستطيع إعادة تغيير قواعد اللعبة من خلال التفاوض على اتفاق جديد مع حماس لأن من شأن ذلك تحويل الرئيس عباس إلى مجرد عمدة لبلدية رام الله".

كابوس إسرائيلي

ويمكن أن تسوء العلاقات المصرية الإسرائيلية التي مرت بعقبات كأداء خلال الشهور الماضية في حال الفشل في الاتفاق على ترتيبات مرضية بشأن الحدود بين غزة ومصر.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ويقول سعيد إن "هناك مستوى من التوتر لكن هناك أيضا مستوى من التعاون".

وأشار سعيد إلى أن مصر قد تحتاج إلى نشر قوات إضافية في جزيرة سيناء لتعزيز الإجراءات الأمنية هناك. وهذا يتطلب لا محالة التوصل إلى اتفاق ما مع إسرائيل.

وأضاف سعيد قائلا لقد أدى اختراق سكان غزة للسياس الحدودي مع مصر إلى إضفاء مستوى جديد من التعقيد على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ومن ثم، توريط مصر في هذه المشكلة سواء رغبت في ذلك أم لم ترغب.

وقد أدى تدفق مئات الآلاف من سكان غزة إلى مصر إلى تذكير المجتمع الدولي بأنه مهما كان موقفه العدائي من حماس، فإن غزة تمثل مشكلة لا يمكن تجاهلها.

كما أثار ذلك مخاوف داخل إسرائيل بشأن احتمال الترتيب لسيناريو آخر مماثل لكن باتجاه إسرائيل.

وبالتالي، ماذا سيفعل الجنود الإسرائيليون في حال تدفق مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين باتجاههم؟

وليس من المستغرب إذن أن الجيش الإسرائيلي عند سماعه أخبار ما حصل في رفح بادر إلى إرسال وعلى جناح السرعة معدات إضافية لمكافحة الشغب إلى قواته المرابطة في الجبهة الجنوبية.

إن ما حصل في رفح يشكل كابوسا بالنسبة إلى الإسرائيليين وليس مجرد سيناريو مستبعد وليس أمامه فرص التحقق على أرض الواقع.